

١٥٢ - ١٤ - ١١ - ١

٢٢٢٢ ربيع الثاني ٢٢
٢٠١١ آذار ٢٧



لضمان القروض م.ع.م
شركة الاعمال الصغيرة الاردنية

ASSEMBLY DECISION - JLGc - ٢٢٢٢ - ١٤ - ١١ - ١

الساده هيئة الاوراق المالية المحرمين .

تحية طيبة وبعد ،،،

نرجو ان نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر والذي تم اعتماده وايداعه لدى

مراقب عام الشركات بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الشركة الاردنية لضمان القروض



شركة الاعمال الصغيرة الاردنية

هيئة الاوراق المالية
السلطة الادارية
استديو

٢٢ ٢٢ ٢٢

رقم الترخيص ٢٢٢٢
رقم الترخيص ٢٢٢٢
الجهة المختصة ٢٢٢٢

الاذن - نماذج

٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢٢٢

ص.ب ٨٣٠٧٠٣
عمان ١١١٨٣ الاردن
هاتف ٥٦٢٥٤٠٠
فاكس ٥٦٢٥٤٠٨

P.O.Box 830703
Amman 11183
Jordan
Tel. 5625400
Fax. 5625408
E-mail: mail@jlgc.com
Website: www.jlgc.com

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر

للشركة الاردنية لضمان القروض م ٢٠١٠

بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢

عقدت الهيئة العامة للشركة الاردنية لضمان القروض المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي السابع عشر بحضور مندوب مراقب عام الشركات السيد منجد عبيدات ، وحضور السيد ابراهيم حمودة مندوبا عن المهنيون العرب / فاحصو حسابات الشركة ، حيث تم عقد الاجتماع في قاعة اجتماعات البنك المركزي الاردني في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٣/٢٢ ، وذلك بناء على الدعوة الموجهة اليهم من قبل مجلس ادارة الشركة والمبذرة لهم حسب قانون الشركات .

• نظم جدول حضور وقع عليه كل مساهم عند دخوله قاعة الاجتماع ، وأعطى كل مساهم بطاقة حضور ذكر فيها عدد الاصوات التي يحملها مهيورة بخاتم الشركة وموقعة من مندوب مراقب الشركات .

• اعلن مندوب مراقب عام الشركات ان عدد المساهمين الحاضرين والممثلين وفقا لوكالة صالحة يبلغ عددهم (١٧) مساهما من أصل (٣٩١) مساهما يمثلون ٧٨٩٠٣١٨ سهما أصالة و ١٦٠٠٠ سهما وكالة من أصل مجموع عدد الاسهم المصرح المكتتب بها والمسددة بالكامل والبالغة (١٠) مليون سهماً / ديناراً ، أي بنسبة حضور تبلغ نحو ٧٩% من رأسمال الشركة ، و اعلن ان النصاب قانوني لحضور أعضاء مجلس الادارة ، ومدقق حسابات الشركة ، مضيفا انه استنادا لاحكام المادة (١٧٠) والمادة (١٨٣) فقرة (أ) من قانون الشركات فان النصاب قانوني والجلسة قانونية وجميع القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع ملزمة ، راجيا من عطوفة رئيس الاجتماع التكرم ببدء الجلسة ، وتعيين كاتب ومراقبين لها .

• ترأس عطوفة الاستاذ محمد سعيد شاهين / رئيس مجلس الادارة الاجتماع ، وعين السيد مهند الرشدان مساعد المدير العام في الشركة أمين سر مجلس الادارة كاتباً للجلسة ، وكل من السادة رمزي دحابة وعادل اسعد مراقبين لها ، حيث تمت الموافقة على هذا التعيين .

(٧/١)



المداولات

١- تلاوة واقرار وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٣/١١ :
اقترح عدد من السادة الحضور عدم تلاوة محضر اجتماع الهيئة السابق ، فيما اعترض على ذلك المساهم محمد صالح جابر مطالبا بقراءة المحضر .

٢- طلب عطوفة رئيس الاجتماع ان السيد كاتب الجلسة تلاوة محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة ، حيث تلى كاتب الجلسة محضر الاجتماع امام السادة الهيئة العامة للمساهمين .

هذا وقد تمت الموافقة على اقرار المحضر بالاجماع .

٣- الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ :
قام السيد مندوب المهنيون العرب بتلاوة تقرير فاحصي الحسابات الموجه من قبلهم الى السادة مساهمي الشركة الاردنية لضمان القروض ، موديا بالمصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي في ٣١ كانون الاول ٢٠١٠ .

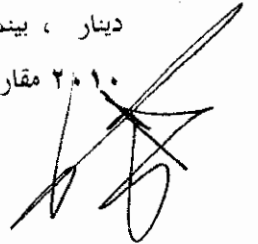
٤- مناقشة واقرار تقرير مجلس الإدارة السادس عشر عن أعمال الشركة لعام ٢٠١٠ ، وخطة العمل المستقبلية ، مناقشة الميزانية العامة وبيان الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ والموافقة عليها بما فيها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح بما نسبته ٣% من رأس المال المدفوع كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ ، وإبراء ذمة المجلس :

طلب عطوفة رئيس الاجتماع فتح باب النقاش في البندين قيد المداولة ، طالما تم توزيع البيانات المالية على السادة مساهمي الشركة .

تقدم المساهم محمد عليان باستفسار عن سبب ارتفاع مبلغ الضريبة عام ٢٠١٠ والتي بلغت (٣٧٤٥٥٢) دينار ، بينما بلغت في عام ٢٠٠٩ (٢٥٧٢١) دينار ، في الوقت الذي انخفضت فيه إيرادات الشركة عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٩ .



(٧/٣)



وفي هذا المجال ، اوضح عطوفة رئيس المجلس بأنه قد تم التباحث ملياً من قبل المجلس في هذا الموضوع ، وطلب من السيد ابراهيم حموده مندوب المدققي حسابات الشركة تقديم التفسير اللازم في هذا الجانب . حيث اوضح السيد ابراهيم حموده بأنه قد تم اجراء تعديل على قانون الضريبة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٠/١/١ ، وبموجب هذا التعديل تم تخفيض نسبة الضريبة من ٢٥% الى ١٤% ، وبحسب القانون القديم فقد ترتب وجود ما نسبته ٢٥% من المخصصات المترصدة كموجودات ضريبية مؤجلة انعكس اثرها في السنوات الماضية على تخفيض مصروف ضريبة الدخل ، فيما ترتب على لتعديل الجديد تخفيض المنافع الضريبية الى حدود ١٤% ، ووجب على الشركة اعادة تسوية المبالغ المترصدة في جانب الموجودات تحت بند موجودات ضريبية مؤجلة مما انعكس سلباً على مصروف ضريبة الدخل وفقاً للتعديل على هذه المادة ، وهذه المبالغ كانت قد ترصدت لعدة سنوات ماضية .

كما تقدم المساهم محمد صالح جابر بعدد من الملاحظات والاقتراحات ، حيث اشار الى نفس ملاحظته في العام الماضي حول "تعديل رسالة الشركة" بحيث يتم اضافة عبارة "والحفاظ على اموال المساهمين" الى نهاية نص رسالة الشركة التالي ذكرها :- "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الاعمال صغير ومتوسط الحجم". كما أشار الى ان نتائج الشركة في تراجع ، واستفسر عما اذا كان هناك موازنات تقديرية تعكس الرؤى المستقبلية للشركة وتوجهاتها ، وما اذا كانت الشركة تقوم بتقييم نتائج الاعمال وتراقب تحقيق المستهدفات او الانحرافات ومعالجتها ، وهل تستهدف الشركة عدم تحقيق ارباح ، حيث أفاد بأن نتائج الاعمال في تراجع منذ عام ٢٠٠٦ وينعكس ذلك على نسبة توزيع الارباح . كما اوضح بأن الشركة قد حققت ربح من واقع عكس المخصصات ، وبأن الشركة قد حققت لهذا العام خسائر ايضاً لولا بند المخصصات . كما وأشار الى انخفاض نسبة توزيع الارباح الموصى بها ، واقترح بأن يتم توزيع ارباح بنسبة ٤% لهذا العام ، وقد ايده بذلك المساهم السيد محمد عليان .

المساهم السيد ابراهيم الهندي أشار الى انه قد تملك السهم بسعر دينارين بينما تراجع سعر السهم بشكل كبير ، كما أشار الى انخفاض نسبة توزيع الارباح لهذا العام ، واقترح رفع نسبة التوزيع خاصة وأن الشركة تحتفظ بمبلغ يزيد على مليون دينار ضمن بند ارباح مرحلة .

وفي معرض الرد على استفسارات اسادة المساهمين ، أشار عطوفة رئيس المجلس وبناءً على ملاحظات المساهم السيد محمد صالح بأن حماية حقوق المساهمين هي من اولويات عمل مجلس ادارة الشركة ، فيما أكد على ما تم ذكره خلال اجتماع الهيئة في العام الماضي ، حيث أن الشركة قد تم تأسيسها من خلال البنك المركزي والمؤسسين لاهداف تنموية وليست ربحية ، حيث تسعى الى تشجيع البنوك على تقديم الاقراض للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وبضمانة الشركة ، وقد استطاعت الشركة تبني العديد من البرامج لتنفيذ هذه الغاية ، ولم يكن حينها

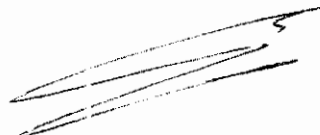
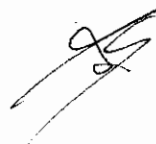
للأفراد أي مساهمة في رأس مالها ، وأن وجود الشركة يخدم الاقتصاد الوطني وشريحة المشروعات الانتاجية في الدرجة الاولى ، وذلك باكثر من أي هدف آخر ، هذا وتحمل الشركة مخاطر من خلال اعمالها التي أسست من اجلها ، حيث تلزم بدفع مبلغ التعويض للبنوك المشاركة اذا ما وقع الضرر وتعثر المشروع الممول ، وقد التزمت بدفع قرضين يزيد مبلغ الضمان فيها عن ٤٥٠ الف دينار خلال هذا الشهر ، و اضاف عطوفته بأن على أي مستمر معرفة طبيعة اعمال الشركة (اولويات اهتماماتها قبل قيامه بالمساهمة ، وعلى الرغم من عدم وجود افراد مساهمين في الشركة عند انشائها ، إلا أنه من واجبا ان نصون اموال الافراد . وفي جانب توزيع الارباح فقد اشار عطوفة رئيس مجلس الادارة الى انه ضد مبدأ توزيع الارباح لهذا العام ، وبأنه مع مبدأ تقوية قاعدة رأس المال وزيادة مجالات العمل ، هذا وأشار الى أن موضوع نسبة التوزيع قد اخذ بحثاً مستفيضاً من قبل السادة أعضاء مجلس الادارة للخروج بهذه التوصية وذلك انطلاقاً من مبدأ النظر لمصالح كافة المساهمين .

من جانبه اوضح عطوفة مدير عام الشركة بوجود موازنات تقديرية تعتمد سنوياً من قبل مجلس ادارة الشركة ويتم مراقبة تحقيق الاهداف ، وأن الإيرادات التشغيلية بتزايد فيما كان هناك تراجع في العوائد الاستثمارية لأسباب خارجة عن ارادة الشركة ، حيث يعلم الجميع التراجع الذي لحق بالاسواق العالمية والتي اثرت على أسعار اسهم معظم الشركات ، وأشار عطوفته بأنه قد سبق له أن تملك اسهماً ضمن محفظته الخاصة على سعر اربعة دنانير بينما تم بيعها على سعر ٣٠٠ فلس .

السيد عامر المعشر وكيل البنك الاستثماري اشار الى ان اسهم الشركة مدرجة في السوق المالي ، وبالتالي فهي تعتبر من الشركات الربحية حكماً طالما تم تداول اسهمها في السوق ، وكان من المفروض ان تبقى في عداد الشركات الخاصة غير المدرج اسهمها في السوق المالي .

المساهم السيد عبدالله حيلوز اقترح تعديل اسم الشركة ليشمل ما يدل على تعاملها في مجال ائتمان الصادرات ، كما تم الإشارة الى ما تناوله اثناء الاجتماع بعض المساهمين فيما يتعلق باقتراح وقف تداول الاسهم في السوق وعلى أن يتم الاتفاق على قيام جهة معينة " حكومية أو داعمة للشركة " بشراء اسهم الافراد .

هذا وقد ايد عطوفة المدير العام اقتراح تعديل اسم الشركة و اوضح بأن هذا الامر مدرج على جدول اعمال الشركة وبمعرفة السيد عبدالله حيلوز ، بينما يحتاج الامر الى اجتماع هيئة عامة غير عادي ، كما أوضح بأن اقتراح معالجة ادراج الاسهم او شراء اسهم الافراد سيكون محل اهتمام الشركة بينما قد يحتاج الى اجراءات قانونية لمعالجة هذا الموضوع .



هذا وقد دار نقاش مستفيض ايضا في موضوع نسبة توزيع الارباح ، وقد تمخض عن ذلك الابقاء على نفس نسبة التوزيع الموصى بها من قبل مجلس الادارة .

وعليه ، فقد تم اقبال باب النقاش في هذا الموضوع وتمت المصادقة من قبل الهيئة العامة للمساهمين بالاجماع على البند قيد البحث والموافقة على "تقرير مجلس الادارة السابع عشر عن اعمال الشركة لعام ٢٠١٠ وخطة العمل المستقبلية ، و الميزانية العامة وبيان لارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ بما فيها الموافقة على توصية مجلس الادارة بشأن توزيع ارباح بما نسبته ٣% من رأس المال المدفوع كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ ، وبراء ذمة المجلس".

٤. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١١ ، وتحديد أتعابهم :-

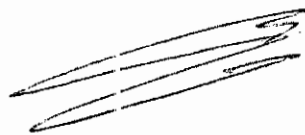
طلب مندوب مراقب الشركات، من السادة الحضور ترشيح من يروونه مناسباً لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١١ وتحديد أتعابهم .

حيث وافقت الهيئة العامة بالاجماع على انتخاب السيد ابراهيم حمودة " المهنيون العرب " للقيام بمهمة تدقيق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١١ ، مع تفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم .

٥. تطورات موضوع الدمج مع شركة إعادة تمويل الرهن العقاري :-

أطلع عطوفة رئيس مجلس الادارة السادة المساهمين على تطورات موضوع دمج الشركة الاردنية لضمان القروض مع الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري ، وحيث أن الموضوع قد إعترضه عوائق قانونية فقد تم العدول عن قرار الدمج ، هذا وقد أطلع رئيس المجلس الهيئة العامة للمساهمين على بعض الميزات التي حصلت عليها الشركة من خلال قرار مجلس الوزراء الموقر ، وذلك بإعفاء الشركة من الضريبة العامة على المبيعات سواء المتحققة او التي قد تتحقق مستقبلاً ، وكافة الضرائب والرسوم بإستثناء ضريبة الدخل ، وإعفاء الشركة من التبعات المالية الناتجة عن انضمامها الى هيئة التأمين .

(٧/٦)



٦. بحث وإقرار أية أمور أخرى وفق أحكام القانون :-

وحيث لم تكن هنالك أية أمور أخرى لبحثها، تم إختتام اعمال الجلسة بتوجيه الشكر الى جميع الحاضرين على تلييتهم دعوة الحضور .

تم رفع الجلسة في تمام الساعة الواحدة و ١٥ دقيقة من بعد ظهر يوم الثلاثاء تاريخ ٢٢/٣/٢٠١١ .

نظم هذا المحضر ووقع عليه من قبل عطوفة رئيس الاجتماع ومندوب مراقب الشركات وكاتب الجلسة .

رئيس الاجتماع

محمد سعيد شاهين

مندوب مراقب الشركات

مجدد عيسادات

كاتب الجلسة

مهند الرشيدان